الأمم المتحدة

E/ICEF/2016/AB/L.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
18 July 2016
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
لدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦
١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

موجز

تعرض هذه الوثيقة الحصيلة المالية وغير المالية التي حققتها شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه في اليونيسيف، بالتعاون مع لجانها الوطنية ومكاتبها القطرية التي جمعت موارد من القطاع الخاص للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وقد بلغ مجموع إيرادات أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في هذا العام ما مقداره ١،٣٤ بليون دولار، منها مبلغ ٥٣٠ مليون دولار من الموارد العادية، ومبلغ ٨١٤ مليون دولار من الموارد الأخرى. وبعد خصم مصروفات جمع الأموال من القطاع الخاص (١١٤ مليون دولار) وتكاليف تراخيص مبيعات البطاقات والمنتجات (١,١ مليون دولار)، بلغ صافي فائض جمع الأموال من القطاع الخاص ما مقداره ١،٢٣ بليون دولار.

* E/ICEF/2016/13.

120816 050816 16-12373 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهو ما شكل زيادة قدرها ١١٠ ملايين دولار (١٠ في المائة) عن مجموع الهدف المقرر البالغ ١,١٢ بليون دولار، وزيادة قدرها ٧٨ مليون دولار (٧ في المائة) عن مبلغ ١,١٥ بليون دولار الذي تحقق في عام ٢٠١٤.

ومن بين الإنجازات غير المالية لأنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص وبناء الشراكات معه في عام ٢٠١٥ ما يلي: توسيع نطاق التعاون مع القطاعين العام والخاص في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال وتعليمهم؛ والتشجيع على إحداث تغيير في الممارسات التجارية على أساس حقوق الطفل و المبادئ المتعلقة بالأعمال التجارية؛ وتطوير شراكات مبتكرة لتنفيذ البرامج والعمل الإنساني. وقد تيسرت هذه الإنجازات بفضل العمل على نطاق واسع اعتماداً على نُهُج تشمل مختلف قطاعات الأعمال التجارية، وعبر المؤتمرات العالمية، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتجريب نماذج جديدة للشراكات؛ والتنسيق على الصعيدين العالمي والقطري من أجل تيسير اتباع نهج كلي للعمل مع المؤسسات التجارية؛ وتقديم التوجيه لأغراض أنشطة الدعوة من أجل حقوق الطفل والتثقيف بها التي تضطلع بها اللجان الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، استجابت الشعبة بفعالية للأزمات الإنسانية المتعددة طوال العام. وقد ساهمت أوساط الأعمال التجارية والخيرية بسخاء في الاستجابة الإنسانية وجهود الإغاثة، وهو ما مكّن اليونيسيف من الوصول إلى أشد الفئات حرمانا. وكانت أزمة المهاجرين واللاجئين في أوروبا واحدة من بين كثير من حالات الطوارئ التي أسهمت الشعبة في الاستجابة لها. وقد تأثرت اللجان الوطنية والمكاتب القطرية التابعة لليونيسيف بالاستجابة المتكاملة التي أظهرتها اليونيسيف وتوحدت من أجل دعمها. واتسمت القدرات وآليات التصدي للاحتياجات المفاجئة لدى المكاتب القطرية، فضلا عن أنشطة الدعوة والاتصال وجمع الأموال التي اضطلعت بها اللجان الوطنية، بأهمية حاسمة في إنجاح مساعي المنظمة في ذلك الصدد.

لمحة عامة عن حصيلة عام ٢٠١٥

١ - تهدف شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (الشعبة) إلى تحقيق نتائج لصالح الأطفال بتنفيذ أقصى قدر من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص والدعوة التي تنفذها اليونيسيف في جميع أنحاء العالم. ولإنجاز هذه المهمة، تقوم الشعبة بتنسيق أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه غير المتعلقة بجمع الأموال في ٣٤ لجنة وطنية و ٢١ مكتباً قطرياً تابعة لليونيسيف، وقامت بتنظيم أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تدير الشعبة علاقات استراتيجية مع اللجان الوطنية بالإنابة عن اليونيسيف وتقوم بتنفيذ استراتيجيات في مجالات الدعوة لحقوق الطفل، والاتصال، ووضع العلامات التجارية، في بلدان اللجان الوطنية بواسطة مجموعة من الشراكات، بما في ذلك شراكات مع وسائط الإعلام والشركات والمجتمع المدني والشباب.

٢ - وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع إيرادات جمع الأموال من القطاع الخاص ومن اتفاقات الترخيص لبيع البطاقات والمنتجات، في ٣٤ لجنة وطنية و ٥٤ مكتبا قطريا، ما مقداره ١،٣٤ بليون دولار، متجاوزاً توقعات الإيرادات البالغة ١,٢٥ بليون دولار وهدف خطة اليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ البالغ ١,٢٢ بليون دولار. ومن مبلغ ١,٣٤ بليون دولار الذي جُمع في عام ٢٠١٥، شكلت المساهمات من الموارد العادية ما مقداره ٥٣٠ مليون. دولار، في حين تم تحقيق مبلغ ٨١٤ مليون دولار في شكل مساهمات من الموارد الأخرى. وشملت المساهمات في الموارد الأخرى مبلغ ٦٠٧ ملايين دولار في الموارد الأخرى (العادية) و ٢٠٦,٧ ملايين دولار في الموارد الأخرى (الطوارئ). ويعزى النمو في الموارد الأخرى (الطوارئ) أساسا إلى الإيرادات التي جمعت لمواجهة زلزال عام ٢٠١٥ الذي حدث في نيبال، والأزمة المستمرة الجارية في الجمهورية العربية السورية.

مجموع التبرعات المقدمة إلى اليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

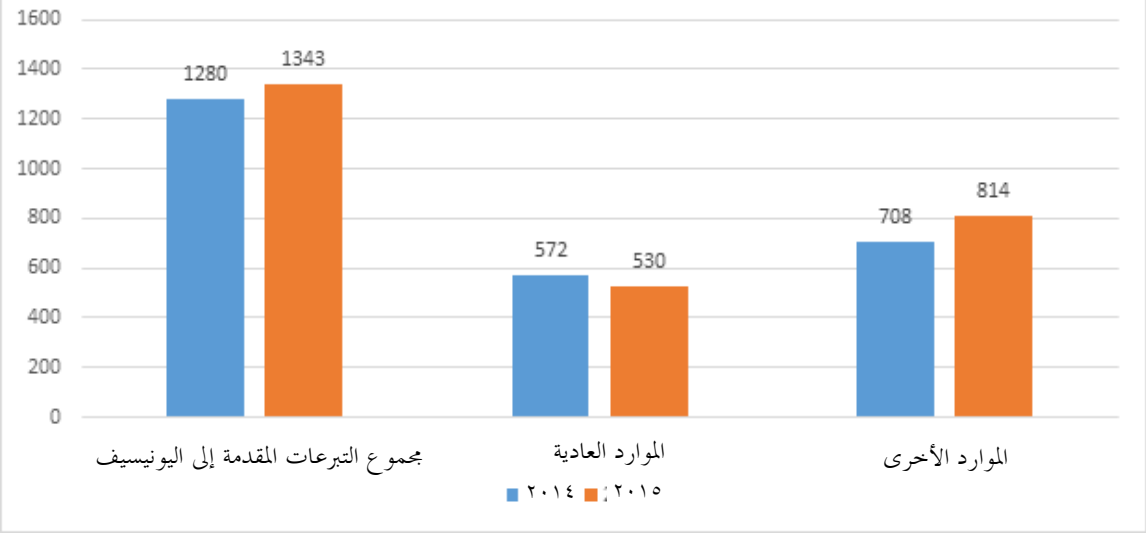

٣ - بعد اقتطاع مصروفات الشعبة البالغ مجموعها ١١٤ مليون دولار ومصروفات التسويق والبيع المباشرة للجان الوطنية البالغة ١،١ مليون دولار، والخسائر المتكبدة من صرف العملات، البالغة ٠,٣ مليون دولار، بلغ صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص ما مقداره ١,٢٣ بليون دولار. وقد مثل هذا زيادة قدرها ١١٠ ملايين دولار (١٠ في المائة) عن الميزانية المعتمدة البالغة ١,١٢ بليون دولار.

الجدول ١

موجز حصيلة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٥

موجز حصيلة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	مجموع الموارد العادية المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	المصروفات المتصلة بالبطاقات والمنتجات	المصروفات الأخرى المتعلقة بجمع الأموال من القطاع الخاص	مجموع الموارد العادية	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص الذي تضطلع به اللجان الوطنية	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص الذي تضطلع به المكاتب القطرية والبلدان الأخرى	مجموع الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	المجموع الكلي
الإيرادات الآتية من القطاع الخاص	٥٢١	٩		٥٣٠	٦٤٩	١٦٥	٨١٤	١٣٤٣
مصروفات مبيعات اللجان الوطنية		(١,١)		(١,١)				(١,١)
تكاليف المبيعات - الأغراض الخاصة للشعبة		(٠)		(٠)				(٠)

موجز حصيلة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	مجموع الموارد العادية المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	المصروفات المتصلة بالبطاقات والمنتجات	المصروفات الأخرى المتعلقة بجمع الأموال من القطاع الخاص	مجموع الموارد العادية	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص الذي تضطلع به اللجان الوطنية	الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص الذي تضطلع به المكاتب القطرية والبلدان الأخرى	مجموع الموارد الأخرى المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص	المجموع الكلي
مصروفات الشعبة – الأغراض الخاصة		(٢,٣)	(٩٤,٣)	(٩٧)				(٩٧)
مصروفات الشعبة – تكاليف الإدارة			(١٤,٣)	(١٤)				(١٤)
مصروفات الشعبة - فعالية التنمية			(٣,٢)	(٣)				(٣)
صافي الفائض لدى الشعبة	٥٢١	٥	(١١٢)	٤١٤	٦٤٩	١٦٥	٨١٤	١ ٢٢٨

* بسبب تقريب الأرقام، قد تختلف المجموعات قليلا عن المجموع الوارد في العمود.

٤ - صافي الفائض المحقق من القطاع الخاص البالغ ١،٢٣ بليون دولار يضاهي الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ والمبالغ الفعلية لعام ٢٠١٤، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول ٢

الإيرادات الآتية من القطاع الخاص والمصروفات: ٢٠١٥ و ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٥		٢٠١٤
	الفعلية	الميزانية	الفعلية
الإيرادات الآتية من القطاع الخاص - الموارد العادية	٥٢٩,٥	٦٥٠,٥	٥٧١,٥
الإيرادات الآتية من القطاع الخاص - الموارد الأخرى	٨١٣,٧	٦٠٢,٠	٧٠٨,٤
مجموع الإيرادات المحققة من القطاع الخاص	١ ٣٤٣,٢	١ ٢٥٢,٥	١ ٢٧٩,٩
مجموع المصروفات (بما فيها مصروفات مبيعات اللجان الوطنية لليونيسيف)	(١١٥,٥)	(١٣٤,٧)	(١٣٠,٦)
صافي الفائض الآتي من القطاع الخاص	١ ٢٢٧,٧	١ ١١٧,٨	١ ١٤٩,٣

٥ - كان مجموع الإيرادات المحققة من القطاع الخاص في عام ٢٠١٥، والبالغ ١،٣٤ بليون دولار أعلى من المبلغ المدرج في الميزانية وقدره ١،٢٥ بليون دولار بمقدار ٩١ مليون دولار (٧ في المائة)، وبمقدار ٢٩ مليون دولار (٢ في المائة) من الميزانية المنقحة البالغة ١,٣١

بليـون دولار. ويعـود هـذا الفـرق المـؤاتي أساسـا إلى زيـادة قـدرها ٢١٢ مليـون دولار (٣٥ في المائة)، في حصيلة مساهمات جمع الأموال من القطاع الخاص في الموارد الأخرى البالغة ٨١٤ مليون دولار مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٥ والبالغ ٦٠٢ مليون دولار. وقابل ذلك جزئيا انخفاض قدره ١٢١ مليون دولار (١٩ في المائة) في الموارد العادية في الإيرادات المدرجة في الميزانية البالغة ٦٥١ مليون دولار.

٦ - وقد تأثرت الموارد العادية الآتية من القطاع الخاص سلباً جراء حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وبالنظر إلى أسعار الصرف السلبية، تأثرت الإيرادات الفعلية المحققة من القطاع الخاص والبالغة ١,٣٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥ بما يقرب من ٢٣٥ مليون دولار مقارنة بالمبالغ المتوقعة. ولو ظلت أسعار الصرف ثابتة مقارنة بأسعار الصرف المستخدمة في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥ (أيار/مايو ٢٠١٤)، فإن الإيرادات الآتية من القطاع الخاص كانت ستبلغ ١,٥٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد أبدت الجهات المانحة استجابة جيدة جداً للدعوة التي وجهتها اليونيسيف لتقديم الدعم لحالات الطوارئ الكبرى خلال السنة، كما يتبين من الزيادة في التبرعات المقدمة للموارد الأخرى (الطوارئ). أما الزيادة البالغة ١١٠ ملايين دولار (١٠ في المائة) في صافي الفائض المحقق من القطاع الخاص والبالغ ١,٢٣ بليون دولار، مقارنة بميزانية عام ٢٠١٥ البالغة ١,١٢ بليون دولار، فتعزى إلى حدوث زيادة قدرها ٢١٢ مليون دولار (٣٥ في المائة) في صافي فائض الموارد الأخرى، ويقابلها انخفاض في صافي الفائض المحقق من القطاع الخاص في الموارد العادية التي بلغت ٤١٤ مليون دولار، وكانت بذلك أدنى بمقدار ١٠٢ مليون دولار (٢٠ في المائة) من مبلغ ٥١٦ مليون دولار المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٥.

تبرعات جمع الأموال من القطاع الخاص - الموارد العادية والموارد الأخرى

٧ - بلغ مجموع التبرعات المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص في عام ٢٠١٥ (بعد اقتطاع مصروفات اللجان الوطنية) ما مقداره ١,٣٣ بليون دولار مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية لعام ٢٠١٥، وهو ١,٢٤ بليون دولار، وهو ما أدى إلى فرق إيجابي كلي بلغ ١٠٣ ملايين دولار (٨ في المائة)، و ٢٩ مليون دولار (٢ في المائة) عند مقارنته بالميزانية المنقحة البالغة ١،٣١ بليون دولار. وكانت هذه هي النتيجة الصافية لانخفاض الموارد العادية المتأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص (٥٢١ مليون دولار، مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٦٣٠ مليون دولار)؛ وللأداء العالي في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص للموارد الأخرى (٨١٤ مليون دولار مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٦٠٢ مليون دولار ومبلغ ٧٠٨ ملايين دولار الذي جمع في عام ٢٠١٤).

٨ - وفي عام ٢٠١٥، استمرت الأنشطة الموجهة نحو زيادة الموارد العادية، رغم الانخفاض غير المتوقع في أداء جمع الأموال للموارد العادية الذي يعزى إلى الأثر السلبي لأسعار الصرف. وقد كان هذا واضحاً، فقد ظلت عملية تجنيد مانحين ملتزمين تكتسب طابعاً إيجابياً، إذ زاد مجموع المانحين الشهريين المنتظمين (المانحون المتعهدون بالتبرع) إلى ٤,٣ ملايين في عام ٢٠١٥، من ٤ ملايين في عام ٢٠١٤ (بزيادة قدرها ٧ في المائة). وجرى تكثيف أنشطة استبقاء المانحين بزيادة استثمار الموارد المالية والبشرية المخصصة لإدارة شؤون المانحين المتعهدين بالتبرع.

٩ - وتود الشعبة أن تحيط علما بالمساهمات الكبيرة المقدمة من مؤسسة بيل وميليندا غيتس (١١١ مليون دولار)، ومؤسسة الروتاري الدولية (٦٠ مليون دولار)، ومؤسسة كارلوس سليم (٤٠ مليون دولار) ومؤسسة آيكيا (١٩ مليون دولار) في عام ٢٠١٥.

١٠ - وكما سبق الإشارة أعلاه، كانت حصيلة جمع الأموال للموارد الأخرى البالغة ٧٠٨ ملايين دولار أعلى بمقدار ٢١٢ مليون دولار (٣٥ في المائة) من مبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ وقدره ٦٠٢ مليون دولار. ويعزى هذا أساسا إلى استمرار النمو القوي في الإيرادات المتأتية من مؤسسات في الأرجنتين، والخليج، والمكسيك، والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، واستجابة المانحين الإيجابية لنداءات اليونيسيف لتقديم المساعدة الإنسانية لحالات الطوارئ في نيبال والجمهورية العربية السورية. وتحيط الشعبة علما بهذا الدعم وهي في غاية الامتنان لذلك.

١١ - وقامت اللجان الوطنية، بالتعاون مع الشعبة، بتوسيع وتجديد ما يزيد عن ٢٠ شراكة من الشراكات القطرية المتعددة القائمة، وهو ما يمثل إيرادات متعهداً بها بلغ مجموعها ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ويشمل هذا تجديد الشراكة مع شركة بروكتر وغامبل بشأن القضاء على كزاز الأمهات والمواليد؛ والشراكة مع شركة يونيليفر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والشراكة مع شركة ING لمساعدة المراهقين في جميع أرجاء العالم من أجل تعزيز إمكاناتهم إلى أقصى حد؛ والقيام بحملة عالمية ناجحة في العطلات مع شركة H&M Hennes & Mauritz AB، وهي حملة حققت إيرادات كبيرة لتنفيذ برامج في ميانمار.

١٢ - وفي عام ٢٠١٥، احتفلت اليونيسيف، وشركةStarwood Hotels & Resorts بمرور ٢٠ عاما على إنشاء شراكة " التبرع للأطفال عند دفع الحساب للفندق"(® Check Out for Children). واحتفلت اليونيسيف أيضا بمرور عشر سنوات على إنشاء ثلاث شراكات: مع شركات Procter & Gamble Pampers brand، و Gucci وING .

١٣ - وأقيمت مبادرات وشراكات رئيسية أخرى مع شركة آرم المحدودة (ARM Limited)، ومؤسسة كارتييه شاريتابل الخيرية (Cartier Charitable Foundation)، ومؤسسة لا كايكسا (La Caixa Foundation)، ومؤسسة ليغو (LEGO Foundation) ومجموعة ليغو (LEGO Group)، وشركة لاين بلاس (LINE Plus Corporation)، وشركة لوي فويتون (Louis Vuitton) ومؤسسة فيليبس (Philips Foundation). وهذه الشراكات تقدم الدعم لعمل اليونيسيف من أجل الأطفال عبر مجموعة من المجالات البرنامجية، بما في ذلك توفير نوعية جيدة من التعلم المبكر بواسطة اللعب، وتقديم الدعم للأطفال في الأزمات الإنسانية، وإيجاد فرص خلق أعمال مبتكرة لصالح للأطفال.

الإيرادات المتأتية من البطاقات والمنتجات ومن التراخيص

١٤ - في عام ٢٠١٥، سُجلت الإيرادات المتأتية من البطاقات والمنتجات خلال الربع الأول بعد أن أبلغ بعض اللجان الوطنية عن مبيعاتها النهائية المحققة من البطاقات والمنتجات التي أتيحت لأنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٤. وقد انخفض إجمالي الإيرادات (بما في ذلك إيرادات المبيعات الأخرى، بما في ذلك إصدار التراخيص) من ٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ليبلغ ٨,٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ (أي انخفاض بمقدار ٧٩ في المائة). ويتسق هذا النقصان مع الإنهاء التدريجي للتجارة بالبطاقات والمنتجات في عام ٢٠١٤، ولكنه تفاقم بسبب ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو. وفي ما يتعلق بمساهمات الموارد العادية المحققة من أنشطة بيع البطاقات والمنتجات التي تضطلع بها اللجان الوطنية والتي استمرت مع عمليات البطاقات والمنتجات، فقد انخفضت كنتيجة مباشرة للتكيف مع اتباع نموذج جديد في أساليب العمل.

الجدول ٣

الإيرادات المحققة من البطاقات والمنتجات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الحصيلة الفعلية لعام ٢٠١٥	ميزانية عام ٢٠١٥	الحصيلة الفعلية لعام ٢٠١٤	الزيادة/النقصان			
				الحصيلة الفعلية مقابل الميزانية عام ٢٠١٥		عام ٢٠١٥ مقابل عام ٢٠١٤	
				بالدولارات	النسبة المئوية	بالدولارات	النسبة المئوية
الإيرادات المتأتية من البطاقات والمنتجات ومن التراخيص	٨,٨	١٧,١	٤٢,٧	-٨,٣	-٤٨,٥	-٣٣,٩	-٧٩,٤
المجموع	٨,٨	١٧,١	٤٢,٧	-٨,٣	-٤٨,٥	-٣٣,٩	-٧٩,٤

الجدول ٤

صافي الإيرادات من التراخيص، ومن البطاقات والمنتجات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٥			٢٠١٤			الفرق (بالنسبة المئوية)	
مبيعات البطاقات والمنتجات	المبالغ الفعلية	النسبة المئوية	النسبة الميزانية	المبالغ الفعلية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	٢٠١٥ المبالغ الفعلية مقابل المبالغ الفعلية عام ٢٠١٤	٢٠١٥ المبالغ الفعلية مقابل المبالغ المدرجة في الميزانية عام ٢٠١٤
إجمالي الإيرادات	٨,٨	١٠٠	١٧,١	٤٢,٧	١٠٠	١٠٠	٧٩,٤-	٤٨,٥-
مطروحا منها مصروفات إصدار التراخيص لدى اللجان الوطنية	١,١	١٣,٠	٢,٦	١١,٢	١٥,٢	٢٦,٢	٨٩,٨-	٥٦,٠-
صافي الإيرادات	٧,٧	٨٧,٠	١٤,٥	٣١,٥	٨٤,٨	٧٣,٨	٧٥,٧-	٤٧,٢-

١٥ - زادت نسبة صافي الإيرادات من مبيعات البطاقات والمنتجات للجان الوطنية من ٧٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ (مقارنة بنسبة ٨٤,٨ في المائة المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٥) رغم الانخفاض في إجمالي الإيرادات من البطاقات والمنتجات. وتدل الزيادة في نسبة الإيرادات الصافية على أن نموذج الأعمال التجارية المتعلقة بتراخيص البطاقات والمنتجات هو أكثر فعالية من حيث التكلفة من النموذج المعمول به داخليا والذي أوقف العمل به في عام ٢٠١٤.

جمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان المستفيدة من البرامج

١٦ - ظلت أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل عبر المكاتب القطرية لليونيسيف تحقق نموا في عام ٢٠١٥، لتحقق إيرادات إجمالية قدرها ١٩٥ مليون دولار— أي بزيادة قدرها ٢٦ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. ومعدل النمو هذا يبين الإمكانيات الكبيرة الموجودة في هذه الأسواق. وكان ممكنا تحقيق معدلات أعلى لولا الأثر السلبي الناجم عن تخفيض قيمة العملات في كثير من الأسواق. وفي حين أن معظم الأموال تستخدم في تنفيذ البرامج داخل المكاتب القطرية التي تقوم بجمع الأموال، فقد تم الإسهام بمبلغ ٣٠ مليون دولار للموارد العادية على الصعيد العالمي. وساهمت المكاتب القطرية لليونيسيف في الأرجنتين وماليزيا وتايلند بعدة ملايين من الدولارات للموارد العادية على الصعيد العالمي، وساهمت البرازيل وأوروغواي بأكثر من مليون دولار من كل منهما. وساهم ١٨ مكتبا قطريا من المكاتب القطرية البالغ عددها

٢١ مكتبا، تضطلع بأنشطة منظمة لجمع الأموال من القطاع الخاص، في الموارد العادية العالمية في عام ٢٠١٥.

١٧ - وبلغ إجمالي الإيرادات في المكاتب القطرية بواسطة عمليات منظمة لجمع الأموال من القطاع الخاص، ما مقداره ١٠٢ مليون دولار في أمريكا اللاتينية، وكان ذلك بفضل الإيرادات التي تنامت بسرعة والتي تأتت من الجهات التي تدفع تبرعاتها شهريا (التبرعات المتعهد بدفعها) والتمويل المقدم من المؤسسات. وفي آسيا، تحقق نمو بنسبة ٨ في المائة منذ عام ٢٠١٤، حيث بلغت الإيرادات الإجمالية ٦١,٥ مليون دولار. وبلغ إجمالي الإيرادات في الخليج ٢١,٣ مليون دولار، وتألفت هذه الإيرادات إلى حد بعيد من إيرادات مقدمة من مؤسسات. وفي وسط أوروبا وشرقها ومنطقة رابطة الدول المستقلة، جُمع مبلغ ٦,١ ملايين دولار؛ في حين جُمع مبلغ ١,٢ مليون دولار في المناطق الأفريقية. وبلغ مجموع الإيرادات الآتية من المكاتب القطرية، من دون عمليات منظمة لجمع الأموال من القطاع الخاص، ما مقداره ٣,١ ملايين دولار.

١٨ - وكانت الاستراتيجيات التي اتبعتها المكاتب القطرية متمشية مع خطة اليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع تركيزها بصفة أساسية على التعهدات بالتبرع الشهري، تكملها الشراكات المؤسسية، والعلاقات مع المؤسسات الرئيسية والجهات الخيرية الفردية (في الخليج بصفة أساسية)، والنداءات الموجهة في حالات الطوارئ. وواصلت المكاتب القطرية الاستثمار في اكتساب مانحين جدد متعهدين بالتبرع، حيث حقق معظم الأسواق نموا ما بين ٢٠ في المائة و ٦٠ في المائة في هذا المجال. وبحلول نهاية العام، كان لدى المكاتب القطرية ٣٤١ ٩٩٧ متعهداً بالتبرع - وهو تطور كبير، بالنظر إلى قابلية التنبؤ بالتمويل وعدم فرض قيود عليه. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، هناك الآن ما يزيد عن ٦٠٠ ٢٣٤ من الجهات المانحة المتعهدة التي تقدم دعماً منتظما إلى اليونيسيف. وقد وجه العديد من المكاتب القطرية نداءات عامة لجمع الأموال، وجمعت ١٣,١ مليون دولار من الأموال لحالات الطوارئ (أساسا للزلزال الذي وقع في نيبال عام ٢٠١٥) وكان من شأن هذا التواصل المتعاظم أن أتاح للمكاتب تعزيز العلاقات القائمة مع الجهات المانحة والحصول على مانحين جدد.

١٩ - ولمساعدة المكاتب القطرية في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص، قدمت الشعبة إرشادات لعدة مكاتب بشأن وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل لجمع الأموال من القطاع الخاص في إطار عملية البرمجة القطرية، لكفالة اتباع نهج طموح طويل الأجل لتنمية عملية جمع الأموال. ولزيادة تعزيز القدرة على جمع الأموال من القطاع الخاص في المكاتب

القطرية، نظمت الشعبة دورات توجيهية لممثلي مكاتب اليونيسيف القطرية الجدد في المكاتب التي تقوم بجمع الأموال بصورة منظمة من القطاع الخاص. ووضعت الشعبة أيضا برنامجاً تدريبياً على الإنترنت للموظفين الذين لا يزالون جددا في اليونيسيف بالنسبة إلى جمع الأموال من القطاع الخاص، وهو ما سيمكن الموظفين المعينين حديثا من أن يكتسبوا على وجه السرعة المعارف الأساسية لدعم النمو السريع للإيرادات.

إيرادات الشعبة الأخرى

٢٠ - لم تكن هناك في عام ٢٠١٥ فوائد مصرفية وإيرادات حكومية وحكومية دولية ذات شأن يمكن عزوها إلى اللجان الوطنية، وهو ما تولد عنه فروق غير مواتية مقابل الميزانية البالغ قدرها ٣,٥ ملايين دولار.

تكاليف فعالية التنمية

٢١ - تتألف تكاليف فعالية التنمية من المصروفات المتصلة بوظيفة علاقات اللجان الوطنية، وهي وظيفة مسؤولة عن إدارة العلاقة الاستراتيجية بين اليونيسيف ولجانها الوطنية. وكان الإنفاق الفعلي البالغ ٣,٢ ملايين دولار، أقل بمقدار ٠,٨ مليون دولار (٢١ في المائة) من الميزانية، وأقل بمقدار ٠,٤ مليون دولار من التكاليف المتكبدة في عام ٢٠١٤. ويرجع تقلص الإنفاق إلى وفورات تحققت في التكاليف المتصلة بالوظائف (٠٠٠ ٤٨١ دولار) ووفورات تحققت في المصروفات التشغيلية (٠٠٠ ٢٠٧ دولار).

تكاليف الإدارة

٢٢ - تتألف التكاليف الإدارية من تكاليف مكتب مدير الشعبة، وتكاليف وظيفة التخطيط الاستراتيجي (مكتب المدير)، وقدرها ١,١ مليون دولار، وتكاليف التمويل والعمليات وقدرها ١٣،٢ مليون دولار. وبلغ مجموع تكاليف هذه الفئة ١٤,٣ مليون دولار مقارنة بالتكاليف المدرجة في الميزانية وقدرها ١٦,٨ مليون دولار، وهو يبين وفورات قدرها ٢,٥ مليون دولار (١٥ في المائة)، ويتمشى مع مصروفات عام ٢٠١٤. وكانت تكاليف مكتب المدير والتخطيط الاستراتيجي أقل بمقدار ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من الميزانية البالغة ١,٤ مليون دولار، حيث بلغت تلك النفقات ١,١ مليون دولار، وهي تعادل التكاليف الفعلية لعام ٢٠١٤. وكانت تكاليف الشؤون المالية والعمليات البالغة ١٣,٢ مليون دولار أقل بمقدار ٢,٢ مليون دولار من الميزانية المعتمدة (١٤ في المائة) ومعادلة للتكاليف الفعلية لعام ٢٠١٤. وكان للوفورات المحققة في تكاليف المالية والعمليات صلة بالتكاليف المتعلقة بالوظائف والبالغة ٠٠٠ ٧٤٩ دولار، بسبب عدم شغل وظائف،

وبالوفورات البالغة ٠٠٠ ٤٦٦ دولار في التكاليف التشغيلية. وعلاوة على ذلك، ساهمت الشؤون المالية والعمليات بمقدار ٠٠٠ ٥٩٢ دولار في تحقيق وفورات في مصروفات التشغيل في أعقاب مشروع داخلي لخفض التكاليف خلال السنة.

تكاليف الأغراض الخاصة

٢٣ - تتألف تكاليف الأغراض الخاصة من تكاليف جمع الأموال (١٨ مليون دولار)، ودعم المكاتب القطرية (٤ ملايين دولار)، وتكاليف جمع الأموال المباشر الذي تضطلع به المكاتب القطرية (١ مليون دولار)، والتسويق والاتصالات (٧ ملايين دولار)، والمشتريات (١ مليون دولار)، والبطاقات والمنتجات (٢ مليون دولار)، ومشاركة القطاع الخاص (٦ ملايين دولار)، والصناديق الاستئمارية (٥٨ مليون دولار). وفي عام ٢٠١٥، بلغت التكاليف في مجموعها ٩٧ مليون دولار، وتنطوي على وفورات بمقدار ١٥ مليون دولار (١٣،٣ في المائة) مقارنة بميزانية قدرها ١١١ مليون دولار، وكانت أقل من التكاليف بالنسبة لعام ٢٠١٤ بمقدار ٤ ملايين دولار (٤ في المائة). وإذ تدرك الشعبة الأثر العام لأسعار الصرف السلبية على المنظمة، فقد اقترحت تطبيق حد أقصى منقح ومخفض لمخصصات ميزانيتها، وذلك بترتيب أولويات الأنشطة والاستثمارات التي لها تأثيرات مباشرة إلى أبعد حد على أهدافها. وفي مجال جمع الأموال، تحققت وفورات قدرها ٣,٨ ملايين دولار مقابل الميزانية المعتمدة البالغة ٢١ مليون دولار. وهذه الوفورات تتألف من وفورات بلغت ٠,٥ مليون دولار في تكاليف الوظائف، ووفورات في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف بلغت ٠,٩ مليون دولار، ووفورات بلغت ٢,٤ مليون دولار في التبرعات المقدمة إلى المدخرات العالمية. وأظهرت تكاليف دعم المكاتب القطرية وتكاليف جمع الأموال المباشرة التي تضطلع بها المكاتب القطرية وفورات قدرها ٣,٩ ملايين دولار من أصل ميزانية قدرها ٩ ملايين دولار، وتتألف من ٠,٨ مليون دولار من الوفورات في تكاليف الوظائف، و ٠,٧ مليون دولار من الوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف، ومساهمة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار إلى المدخرات العالمية. وكانت التكاليف المتصلة بالأنشطة المتعلقة بإغلاق عمليات البطاقات والمنتجات أقل من المتوقع، وأفضت إلى تحقيق وفورات قدرها ٦ ملايين دولار، مقارنة بميزانية معتمدة قدرها ٧,٩ ملايين دولار، منها مبلغ ٥,٥ ملايين دولار خصص للمدخرات العالمية، ومبلغ ٠,٥ مليون دولار يتعلق بالوفورات غير المتعلقة بالوظائف. وحُققت وفورات قدرها ٠,٢ مليون دولار في المشتريات، وتتألف من الوفورات المتصلة بالوظائف الشاغرة. أما بند التسويق والاتصال، فقد أنفق كامل مخصصاته في الميزانية وقدرها ٦,٩ ملايين دولار. وقابل هذه الوفورات جزئيا إفراط في الإنفاق في إشراك القطاع الخاص بمبلغ ٠,٤ مليون دولار في الميزانية المعتمدة البالغة ٥,٢ ملايين دولار.

مصروفات صناديق الاستثمار

٢٤ - من أجل تمكين الشعبة من توسيع نطاق جمع الأموال وحشد الموارد على نحو أكثر فعالية بواسطة أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص، وافق المجلس التنفيذي، في قراره ٢٠١٥/٦ الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥، على ميزانية قدرها ٦٠ مليون دولار لمخصصات صناديق الاستثمار، في عام ٢٠١٥. وتهدف صناديق الاستثمار هذه إلى زيادة قدرة اللجان الوطنية والمكاتب القطرية لليونيسيف على بناء قاعدة دعم أوسع نطاقا لجمع الأموال من الأفراد وقطاع الشركات، ولاختبار وتقييم مبادرات جديدة لإدرار الدخل، تركز بصفة أساسية على مشاريع تدر معدلات عالية من العائدات. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع مصروفات صناديق الاستثمار ٥٨،٤ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وقد استثمرت هذه الأموال في ١٢٧ مشروعاً لأنشطة جمع الأموال في ٤٢ بلدا، في حين حُققت استثمارات في ٨٩ مشروعاً لأنشطة جمع الأموال في ٤٠ بلدا. ويتوقع أن تولد الاستثمارات في عام ٢٠١٥ عائدات تزيد عن ٣,٥٠ دولارات مقابل كل دولار استثمر على مدى ٣٦ شهرا. وهذا يماثل العائد المتوقع من استثمارات عام ٢٠١٤، ويُتوقع أن تدر عائدات بمقدار ٢٢٠,٢ مليون دولار من الإيرادات الإجمالية خلال السنوات الثلاث القادمة. وقد استخدمت الأموال الاستثمارية في برامج تنمية عمليات جمع الأموال، حيث خصص مبلغ ٥٦,٥ مليون دولار (أكثر من ٩٤ في المائة) للمشاريع التي تدعم بصورة مباشرة الحصول على تعهدات بالتبرع. وخصص الرصيد المتبقي للاحتفاظ الرقمي ببيانات المانحين المتعهدين بتقديم تبرعات والأنشطة الأخرى المتعلقة بتحويل المانحين النقديين/المانحين لمرة واحدة إلى مانحين منتظمين. وشملت وسائط الإعلام المستخدمة للحصول على مانحين متعهدين بالتبرع الإعلان في التلفزيون، واستقطاب المانحين بإجراء مقابلات معهم وجها لوجه، والتسويق عبر الزيارات المترلية والهاتف. وقد ولّدت التعهدات بالتبرع مبلغ ٦١٩ مليون دولار من إجمالي المساهمات في عام ٢٠١٥ مقارنة بالمساهمات الفعلية البالغة ٦٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يجعل التعهد بالتبرع أهم مسار لتدفق الإيرادات من القطاع الخاص لليونيسيف، والمصدر الوحيد الأكبر للموارد العادية. وزاد مجموع عدد المانحين المتعهدين بالتبرع بمقدار ٤،٣ ملايين في عام ٢٠١٥، وتحسنت نسبة استبقاء المانحين على نطاق أسواق جمع الأموال من القطاع الخاص.

إشراك القطاع الخاص والدعوة

٢٥ - الركيزة الثانية لخطة اليونيسيف لجمع الأموال من القطاع الخاص وبناء الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هي توسيع نطاق المشاركة الاستراتيجية مع القطاع الخاص

وتعزيز حقوق الأطفال بواسطة أنشطة الدعوة في جميع قطاعات المجتمع. وفي عام ٢٠١٥، حققت الشعبة ما يلي: (أ) أحدثت تأثيراً في سلوك قطاع الأعمال التجارية، بتركيزها على صناعات مختارة (الصناعات الاستخراجية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسفر والسياحة؛ والكساء/الملابس؛ والأغذية والمشروبات)؛ (ب) عززت البرامج القطرية بالمشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات التجارية؛ (ج) قدمت الدعم للجان الوطنية في جهود الدعوة التي تضطلع بها من أجل حقوق الأطفال.

٢٦ - وكان من بين الإنجازات الهامة صوب تحقيق هذه الأهداف وضع إطار لضمان أن يكون النهج المتبع لتحقيق المشاركة من القطاعين العام والخاص شاملاً، ويركز على النتائج، وقابلاً للمساءلة، ويدل على إحداث تغيير حقيقي. وعملت الشعبة على مدار السنة من أجل بناء القدرات لدى اللجان الوطنية والمكاتب القطرية ومقر اليونيسيف من أجل تحقيق مشاركة متكاملة مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز حقوق الأطفال.

٢٧ - وهناك تطورات معينة، كالارتفاع الحاد في عدد الأطفال اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، اعترضت سبيل عمل اليونيسيف في البلدان المرتفعة الدخل. وقد أدى ذلك إلى اعتماد طريقة جديدة للاستجابة للأزمة، بما في ذلك إبرام اتفاق بين اليونيسيف وحكومة ألمانيا لدعم الأطفال اللاجئين والمهاجرين الذين يدخلون إلى البلد. وكانت إيطاليا وسلوفينيا والنمسا وهنغاريا واليونان من بين البلدان الأخرى في أوروبا التي شاركت في الاستجابة، وأصبحت اللجان الوطنية في المنطقة تشارك بنشاط في تعزيز حقوق جميع الأطفال في بلدانهم في سياق الأزمة.

٢٨ - وتحولت أعمال اليونيسيف المتعلقة بجدول أعمال حقوق الأطفال ومبادئ الأعمال التجارية من وضع المعايير والأدوات إلى التركيز على التنفيذ. وفي عام ٢٠١٥، زادت الشعبة مشاركتها مع قطاعي الأعمال التجارية والصناعة لتبلغ ٦٦ شركة و عشرة منابر أو رابطات صناعية تتعلق بالاستدامة، وعززت التواصل مع ١٧ حكومة من أجل تعزيز الأعمال المتعلقة بالأطفال والأعمال التجارية. ومن أنشطة التركيز الرئيسية تنظيم دورة توجيهية في مجال الصناعة.

٢٩ - وعلى سبيل المثال، اشتركت اليونيسيف مع رابطات صناعية مثل رابطة صناعة الهاتف الجوال (Groupe Speciale Mobile Association) والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، للوصول إلى المئات من الأنشطة التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأن قدمت الإرشاد لقطاع الصناعة لكفالة سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت. وساعد التمويل المقدم من المبادرة المعروفة باسم WeProtect (نحن أهل الرعاية)

لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على توسيع نطاق هذا العمل ليشمل ١٧ مكتبا قطريا.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، حدد العديد من مسارات العمل في مجال الصناعة أولويات البحوث المتعلقة بتأثير أنشطتها على حقوق الطفل، وقدمت أفكارا لبناء مشاركة أشمل مع القطاعات التالية:

(أ) السفر والسياحة: في فييت نام، أجرت الشعبة والمكتب القطري وأربع شركات شريكة وأربع لجان وطنية تقييما تجريبيا بهذا الصدد.

(ب) قطاعات التعدين والنفط والغاز: وضعت الشعبة الصيغة النهائية لمشروع تجريبي لتقييم كيفية قيام الشركات بإدارة أثرها المحتمل على الأطفال. وقد قامت الشركات التي شاركت في التقييم التجريبي بإدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الطفل في سياساتها، وعملياتها المتعلقة بتقييم الأثر ونظمها الإدارية.

(ج) قطاع الملابس في بنغلاديش وقطاع إنتاج الشاي في الهند: حددت دراسات أجريت في هذين القطاعين خريطةً للآثار الرئيسية لسلاسل الإمداد العالمية هذه على الأطفال والنساء.

(د) قطاع الأغذية والمشروبات: قدمت الشعبة الدعم للبحوث المتعلقة بأثر أنشطة التسويق والإعلان في هذا القطاع على الأطفال، بما في ذلك كيفية تفاوت التسويق والإعلان بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٣١ - وتضطلع الحكومات بدور هام في هذا الصدد، ويقع عليها واجب حماية الأطفال والنهوض بالممارسات التجارية المسؤولة. وقد أعدت اليونيسيف، بقيادة الشعبة، والمنظمات الشريكة ثلاثة أدلة عملية لمقرري السياسات بشأن التعليق العام رقم ١٦ للجنة حقوق الطفل (بشأن التزامات الدولة في ما يتعلق بأثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل)، ونجحت في الدعوة لدى خمس حكومات لتقديم التزامات عامة وطنية بالوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بحقوق الأطفال والأعمال التجارية.

٣٢ - واستمر على سبيل الأولوية بناء القدرات مع المؤسسات التجارية والمكاتب القطرية واللجان الوطنية، من أجل إعمال حقوق الأطفال ومبادئ قطاع الأعمال التجارية. ووضعت الشعبة وحدات تدريبية تمهيدية ومتوسطة بشأن حقوق الأطفال والأعمال التجارية، جرى تجريبها في ألمانيا والهند بمشاركة ما يزيد عن ٣٠ مؤسسة تجارية. وقُدم التدريب والدعم الثنائي إلى ٣٤ مكتبا قطريا و ١٣ لجنة وطنية في الأسواق ذات الأولوية،

وقُدمت مساهمات من أجل إدماج حقوق الطفل والأعمال التجارية في عمليات التخطيط لدى اللجان الوطنية والمكاتب القطرية.

٣٣ - وتقوم الشعبة بتزويد اللجان الوطنية بالتوجيه والدعم التقني في ما تضطلع به من أنشطة في مجال الدعوة والتثقيف بحقوق الطفل. وفي عام ٢٠١٥، أجرت الشعبة 'دورة تدريبية للمدربين' لكفالة تحقيق اتساق منهجي للنهج المتبع في مجال الدعوة. وفي مجال التثقيف بحقوق الطفل، عقدت الشعبة حلقة عمل بشأن مشاركة الطفل، وقدمت الدعم لمبادرة أكبر درس اكتسبه العالم، من أجل التوعية بأهداف التنمية المستدامة في المدارس. ونشرت الشعبة أيضا التقرير المعنون: التدريس والتعلم في ما يتعلق بحقوق الطفل: دراسة التنفيذ في ٢٦ بلدا. وقد كلِّفت الشعبة بإجراء البحث من أجل إعداد التقرير الذي يستكشف التثقيف بحقوق الطفل في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وكذلك في المدارس الابتدائية والثانوية في ٢٦ بلداً توجد فيها لجان وطنية، وأجرى البحث جامعة Queen's University في بلفاست. وسيساعد التقرير على وضع الأساس لرصد أثر الجهود التي تبذلها اليونيسيف في مجال التثقيف بحقوق الطفل.

٣٤ - وعملت الشعبة، خلال السنة، مع اللجان الوطنية للقيام بأعمال الدعوة في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الطفل، مع التركيز على الأطفال المتنقلين (حيث قدمت الشعبة الدعم لمشاركة اللجان الوطنية في استجابة اليونيسيف لأزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا)، وأهداف التنمية المستدامة (حيث قدمت الشعبة الدعم لمشاركة اللجان الوطنية في الدعوة من أجل إدراج حقوق الطفل في تلك الأهداف))، وأثر تغير المناخ في حقوق الطفل (بما في ذلك تعزيز مشاركة الأطفال في الأنشطة المتصلة بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21). وأجرت الشعبة أيضا عملية تقييم لدعم تنفيذ مبادرة المدن الصديقة للطفل في اللجان الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة دعم مشاركة اللجان الوطنية في الأنشطة المتصلة برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وشمل ذلك، في معظم الحالات، إصدار تقارير محددة بشأن حقوق الطفل في بلدان اللجان الوطنية، وتيسير مشاركة الأطفال في جلسات الاستماع لدى لجنة حقوق الطفل.

٣٥ - وتؤيد اليونيسيف إقامة شراكات مع المؤسسات التجارية التي توفر المبتكرات وتكنولوجيا المعلومات التي تعالج تحديات التنمية أو التي تساعد اليونيسيف على تنفيذ برامج تحقق الوصول إلى أشد الأطفال تعرضاً للتهميش. وفي عام ٢٠١٥، قدمت الشعبة الدعم لتطوير هذه الشراكات القائمة على الابتكار، بما في ذلك شراكات مع شركة ARM

Holdings وشركة فيليبس. وساهمت الشعبة أيضا في مؤتمر القمة المتعلقة بالمبتكرات العالمية للأطفال والشباب الذي اشتركت حكومة فنلندا واليونيسيف في استضافته.

٣٦ - وقدمت الشعبة الدعم لمشاركة الشركات في هذا الصدد، مع التركيز على الفرص التي تتيح معالجة الأهداف التجارية فضلا عن تلبية احتياجات المجتمع. ومن المعالم البارزة في عام ٢٠١٥ إطلاق شراكة مع مؤسسة ليغو ومجموعة ليغو (LEGO Foundation و LEGO Group)، بما في ذلك مساهمة بمبلغ ٨,٥ ملايين دولار من ليغو لتعزيز التعلم الجيد بواسطة اللعب والالتزام بحماية حقوق الأطفال ودعمها في أنشطتها التجارية، فضلا عن القيام بأنشطة دعوة مشتركة من أجل تحقيق النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣٧ - وقد بدأت الشعبة دراسة عن دور الأعمال التجارية في النهوض بحقوق الأطفال في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها. وسوف تكلل الدراسة في عام ٢٠١٦ بإصدار دليل عملي للأعمال التجارية بشأن كيفية احترام حقوق الأطفال وتقديم إسهامات إيجابية من أجلها، وتوصيات لليونيسيف بشأن العمل مع المؤسسات التجارية في حالات الطوارئ.

٣٨ - وتنسق الشعبة على نحو وثيق مع اللجان الوطنية والمكاتب القطرية من أجل بناء قدراتها وتبادل المعارف والخبرات معها بشأن المشاركة في المنتديات والمناسبات التي ينظمها أصحاب المصلحة المتعددين. وعززت الشعبة علاقاتها مع المنابر العالمية الرئيسية، ويسرت الفرص لمشاركة اليونيسيف في منابر عدة منها المنتدى الاقتصادي العالمي؛ ومبادرة كلينتون العالمية؛ ومنتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة؛ والمؤتمرات العالمية التي شملت مشاركة القطاع التجاري على نطاق واسع (أي مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

٣٩ - واستمرت عمليات إشراك القطاع الخاص في المجالات غير المالية التي اضطلعت بها المكاتب القطرية لليونيسيف في التوسع في عام ٢٠١٥، بما في ذلك في أفريقيا، حيث أدت الشراكات الإقليمية والقارية إلى تحقيق إيرادات ومشاركة في المجالات غير المالية، وساعدت على تحديد وضع اليونيسيف باعتبارها شريكاً للقطاع الخاص في القارة.

أساس إعداد التقرير المالي عن جمع الأموال في القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

٤٠ - ترد جميع الأرقام المتعلقة بالإيرادات والمصروفات في هذا التقرير على أساس الاستحقاق.

الجدول ٥

الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥			الميزانية لعام ٢٠١٥			المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٤			الفرق			
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥ مقابل الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥		المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥ مقابل المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٤	
										المبلغ	٪	المبلغ	٪
الإيرادات الآتية من القطاع الخاص													
الإيرادات المتأتية من مبيعات بطاقات المعايدة والمنتجات		٨,٨	٨,٨		١٧,١	١٧,١		٤٢,٧	٤٢,٧	٨,٣-	٤٨,٥-	(٣٣,٩)	٧٩-
مساهمات جمع الأموال من القطاع الخاص	٥٢٠,٦	٨١٣,٧	١,٣ ٣٣٤	٦٢٩,٩	٦٠٢,٠	١,٩ ٢٣١	٥٢١,٧	٧٠٨,٤	١,١ ٢٣٠	١٠٢,٤	٨,٣	١٠٤,٢	٨
الإيرادات الأخرى	٠,٠		٠,٠	٣,٥		٣,٥	٧,١		٧,١	٣،٥-	٩٨،٦-	(٧١)	٩٩-
مجموع إيرادات القطاع الخاص	٥٢٩,٥	٨١٣,٧	١,٢ ٣٤٣	٦٥٠,٥	٦٠٢,٠	١,٥ ٢٥٢	٥٧١,٥	٧٠٨,٤	١,٩ ٢٧٩	٩٠,٧	٧,٢	٦٣,٣	٥
مصروفات شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (الشعبة)													
ألف – تكاليف فعالية التنمية	٣,٢		٣,٢	٤,٠		٤,٠	٣,٦		٣,٦	٠،٨-	٢٠,٥-	(٠,٤)	١١-
علاقات اللجان الوطنية	٣,٢		٣,٢	٤,٠		٤,٠	٣,٦		٣,٦	٠,٨-	٢٠,٥-	(٠,٤)	١١-
باء – تكاليف الإدارة	١٤,٣		١٤,٣	١٦,٨		١٦,٨	١٤,٣		١٤,٣	٢,٥-	١٥،٠-	(٠,٠)	صفر
مكتب المدير والتخطيط الاستراتيجي	١,١		١,١	١,٤		١,٤	١,١		١,١	٠،٣-	٢٢،٨-	(٠,٠)	٢-
المالية والعمليات	١٣,٢		١٣,٢	١٥,٤		١٥,٤	١٣,٢		١٣,٢	٢،٢-	١٤،٣-	(٠,٠)	صفر
جيم – تكاليف الأغراض الخاصة	٩٦,٥		٩٦,٥	١١١,٣		١١١,٣	١٠٠,٧		١٠٠,٧	١٤،٨-	١٣،٣-	(٤،٢)	٤-

	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥			الميزانية لعام ٢٠١٥			المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٤			الفرق			
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع	المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥ مقابل الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥		المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٥ مقابل المبالغ الفعلية لعام ٢٠١٤	
										المبلغ	٪	المبلغ	٪
جمع الأموال	١٧,٦		١٧,٦	٢١,٤		٢١,٤	١٦,٦		١٦,٦	-٣،٨	-١٧،٦	١،٠	٦
دعم المكاتب القطرية*	٣,٧		٣,٧	٥,١		٥,١	٤,٠		٤,٠	-١،٤	-٢٧,٢	(٠,٣)	-٧
تكاليف جمع الأموال المباشرة الذي تضطلع به المكاتب القطرية	١،١		١،١	٣,٨		٣,٨	٢,٠		٢,٠	-٢،٧	-٦٩،٩	(٠،٩)	-٤٣
التسويق والاتصال	٦،٩		٦،٩	٦،٩		٦،٩	٥،٨		٥،٨	٠،٠	-٠،٥	١،١	١٩
المشتريات	٠,٨		٠,٨	١,٠		١,٠	١,٠		١,٠	-٠,٢	-١٨,٧	(٠,٢)	-١٩
البطاقات والمنتجات	٢,٣		٢,٣	٧,٩		٧,٩	١٧,٣		١٧,٣	-٥,٦	-٧١,١	(١٥,٠)	-٨٧
مشاركة القطاع الخاص	٥,٦		٥,٦	٥,٢		٥,٢	٤,٣		٤,٣	-٠،٤	-٨,٦	١,٤	٣٢
الصناديق الاستثمارية	٥٨,٤		٥٨,٤	٦٠,٠		٦٠,٠	٤٩,٨		٤٩,٨	-١،٦	-٢،٦	٨,٧	١٧
مجموع مصروفات الشعبة	١١٤,٠		١١٤,٠	١٣٢,١		١٣٢,١	١١٨,٦		١١٨,٦	-١٨,١	-١٣,٧	(٤،٦)	-٤
نفقات مبيعات اللجان الوطنية	١,١		١,١	٢,٦		٢,٦	١١,٢		١١,٢	-١،٥	-٥٦,٠	(١٠,٠)	-٩٠
مكاسب (خسائر) صرف العملات الأجنبية للشعبة	-٠,٣		-٠,٣	٠,٠		٠,٠	-٠,٨		-٠,٨	-٠,٣	٠,٠	٠,٥	-٦٠
الفائض الصافي للقطاع الخاص	٤١٤,٠	٨١٣,٧	١ ٢٢٧,٧	٥١٥,٨	٦٠٢,٠	١ ١١٧,٨	٤٤٠٩	٧٠٨,٤	١ ٤٩١,٣	١٠٩,٩	٩,٨	٧٨,٣	٧

* أعيد بيان مصروفات عام ٢٠١٤.